واما تخصيصه اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من زيادة الخصوص توجب
اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا
شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف
يجئ للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي
ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعني يجب عند تعريف المسند
تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في
الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما
للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق
او يختلفان نحو زيد هو المنطلق ولازم حكم عطف على حكما كذلك اي على
امر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على كون المبتدا والخبر معلومين
لا ينافي افادة الكلام للسامع افادة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر
لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال
كونه معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس فظاهر لفظ الكتاب ان نحو
زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال
لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لا يعرف ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة
على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما
معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى

معنى

معنى كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح ناظر الى خلافه وعكسهما اي ونحو
عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى
يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته
للذات وانتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه
على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد
اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت سوداء غايتها الرماح ولا يصح
رماحها الغاية والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله
فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي
الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على
المبتداء والجنس المقصور قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يتقيد بوصف
او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر